الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٢١٠
الثلاثاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد سيسي (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تعقد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف جلسة رسمية اليوم للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسيطيني، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ باء الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

ومن دواعي سروري أن أرحب بسعادة السيد أمارا إرسي، رئيس الجمعية العامة، والسيد شينمايا غاريخان، المستشار السياسي الخاص للأمين العام وممثله في محادثات السلام المتعددة الأطراف بشأن الشرق الأوسط، وسعادة السيد ستانلي كالبيغي، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وسعادة السيد فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية وممثل فلسطين، والسيدة روساريو غرين، الأمينة العامة المساعدة لدائرة الشؤون السياسية. وأود أيضا أن أرحب بممثلي الدول الأعضاء والمنظمات المشتركة فيما بين الحكومات وحركات التحرير، وممثلي المنظمات غير الحكومية والصحفيين وجميع الذين قبلوا دعوة اللجنة إلى المشاركة في هذه الجلسة الرسمية.

والآن أدعو جميع الحاضرين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة تكريما لذكرى الذين فقدوا أرواحهم من أجل قضية الشعب الفلسطيني.

وقف المشاركون مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أود أن أدلي ببيان بالنيابة عن اللجنة.

يسرني أيما سرور أن أرحب بكم في احتفال هذا العام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويشرفنا شرفا كبيرا مشاركة ضيوف

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

94-87238
9487238

مرموقين عديدين في هذه الجلسة. لقد أصبح من تقاليدنا منذ ١٦ سنة أن نعقد جلسة رسمية يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام تضامنا مع الشعب الفلسطيني. وطوال هذه الفترة أسهمت الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها وأمينها العام في جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلم والعدالة والاستقرار التي تحرم شعوب الشرق الأوسط منها منذ أمد طويل.

إن الأعوام الثلاثة التي انقضت منذ بداية عملية السلام في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أحدثت تحولا في المنطقة. إن أطراف الصراع قد نبذت موقفها القديم المتسم بالريبة والكراهية وضافرت جهودها من أجل تحقيق هدف مشترك هو إقامة سلام عادل ودائم وشامل في منطقتها من العالم. قبل يوم التضامن في العام الماضي وقعت أحداث حاسمة. والآن وبعد مرور ١٢ شهرا، نشهد مرة أخرى أحداثا ذات أهمية فائقة. لقد تحققت نجاحات لافتة للنظر في المفاوضات الثنائية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبين اسرائيل والأردن. وقد رحبت لجنتنا بتوقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، وما تلى ذلك من انسحاب القوات الاسرائيلية من هاتين المنطقتين، ووزع قوة الشرطة الفلسطينية، وعودة الرئيس عرفات وغيره من القادة الفلسطينيين إلى غزة وإقامة السلطة الفلسطينية. ومن الأخبار السارة توقيع الطرفين على الاتفاق بشأن النقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات المتصل بالضفة الغربية. وتوجت المفاوضات الاسرائيلية الأردنية بالتوصل إلى معاهدة سلام. إن أعداء الماضي شرعوا الآن في السير على طريق التعايش السلمي والاحترام المتبادل والتعاون في حل مختلف المشاكل الإقليمية.

ومع أهمية هذا التقدم الثنائي، فإن المساعدة الدولية لا تقل ضرورة وإلحاحا لضمان تطوير الأرض الفلسطينية المحتلة والتحسين السريع للظروف المعيشية للفلسطينيين حتى يمكن لعائد السلم أن يحقق نتائج ملموسة. وستكون هناك حاجة أيضا إلى الدعم الاقتصادي الثابت والموجه وحسن التنظيم وهو الدعم الذي يمكن ادماجه في المستقبل في البرنامج المتعدد الأطراف لإقامة نظام اقتصادي جديد في المنطقة. وفي هذا الصدد، مما يثلج الصدر إلى أبعد الحدود أن نلاحظ التقدم الكبير المحرز في المحادثات المتعددة الأطراف بشأن المشاكل الاقليمية بالشرق الأوسط. كما أحاطت لجنتنا علما بمؤتمر القمة الاقتصادي الأخير للشرق الأوسط/شمال افريقيا، الذي تعتبره خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

وما فتئت الأمم المتحدة تشترك في مختلف جوانب عملية السلام منذ بدايتها في مدريد. وفي العام الماضي، مرة أخرى، أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ١٥٨/٤٨ ألف،

"أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن تُحل القضية من جميع جوانبها على نحو مرض وفقا للشرعية الدولية".

وفي العام الماضي ذكرت الجمعية العامة، في قرارها ٥٨/٤٨،

"بأن من شأن قيام الأمم المتحدة بدور نشط في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي المساعدة على تنفيذ إعلان المبادئ أن يقدم مساهمة إيجابية".

وفي هذا الصدد رحبت لجنتنا بالخطوات الحاسمة الحسنة التوقيت التي اتخذها الأمين العام دعما لعملية السلام، وخاصة تعيين منسق خاص في الأراضي المحتلة. وكما تعلمون سيشرف المنسق الخاص على جميع المساعدات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الفلسطينيين.

وعلى الرغم من استمرار المفاوضات لا تزال الحالة في الميدان متوترة. وكثيرا ما تقوم السلطات الاسرائيلية بإخضاع الفلسطينيين لتدابير تقييدية، وخاصة في الضفة الغربية بما فيها القدس. وإن الإغلاق المتكرر لقطاع غزة والحالة التي لا تطاق التي يتعرض لها ألوف الفلسطينيين الذين يحاولون الذهاب للعمل في اسرائيل قد فاقمت من صعوباتهم الاقتصادية، وليس من شأنها إلا تصعيد

التوترات. ولا تزال الحالة الاقتصادية العامة في الأراضي المحتلة وخاصة في قطاع غزة، تبعث على القلق الشديد. إن إنشاء المستوطنات بالقرب من المدينة المقدسة لم يتوقف حتى الآن. كذلك تشعر اللجنة بالقلق الشديد إزاء أعمال العنف المميتة التي تعرض للخطر عملية السلام.

وستواصل لجنتنا، وفقا لولايتها، رصد الحالة في المنطقة عن كثب، وخاصة فيما يتصل بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وبالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية، تعمل لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف دون كلل من أجل تحقيق أهدافها ولن تدخر جهدا من أجل المساعدة على إقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

والآن يسرني أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، السيد أمارا إيسي.

السيد ايسي (رئيس الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، إسمحوا لي بأن أبدأ بشكركم وشكر سائر أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي للمشاركة في هذا الاحتفال الهام.

إن الجمعية العامة، اعترافا منها بالحاجة الى تعزيز وتشجيع الجهود الدولية لتأييد الشعب الفلسطيني، دعت في قرارها ٤٠/٣٢ باء إلى الاحتفال السنوي بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهذا اليوم، بالنسبة للمجتمع الدولي، فرصة لتجديد تعهده تجاه الشعب الفلسطيني بمواصلة تأييد تطلعاته ومطالبه المشروعة.

وظلت قضية فلسطين تمثل شاغلا كبيرا لدى الأمم المتحدة منذ تأسيسها عمليا. ورغم التطورات الحاسمة والايجابية التي وقعت مؤخرا، لا يزال هذا النزاع أقدم نزاع لم يحل مدرج في جدول أعمال المنظمة. وأود أن أذكر بأن الجمعية أكدت مرارا أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤوليتها التاريخية الخاصة بضمان التوصل الى تسوية عادلة لقضية فلسطين قائمة على ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة وفقا لمبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

وتدرك جميع الأطراف المعنية الآن إدراكا متزايدا أن للأمم المتحدة القيام دور أساسي وايجابي سواء بتسهيل عملية السلم أو بإمداد الشعب الفلسطيني بالمساعدة الاقتصادية التي يحتاجها بشدة لتنميته.

وفي هذا اليوم، يسرني أن أشير الى التقدم الذي أحرز نحو التوصل الى تسوية لقضية فلسطين. لقد شهدنا طوال العام الماضي تطورات مذهلة في عملية السلم بدأت في مدريد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ رغم التأخيرات المتكررة والعنف الذي يشنه أعداء السلم. ورحبنا بالتوقيع، يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ في القاهرة، على اتفاق يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا، وما تلا ذلك من انسحاب القوات الاسرائيلية من هاتين المنطقتين، ووزع الشرطة الفلسطينية، وعودة الرئيس عرفات وغيره من القادة الفلسطينيين الى غزة، وإنشاء السلطة الفلسطينية، وإفراج الحكومة الاسرائيلية عن عدد من السجناء. ولاحظنا أيضا بسرور التوقيع يوم ٢٩ آب/اغسطس ١٩٩٤ على اتفاق بشأن بالنقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات.

وخلال الدورة الراهنة للجمعية العامة، رحبت الغالبية الساحقة من الوفود بهذه التطورات باعتبارها خطوات هامة نحو تنفيذ إعلان المبادئ؛ وأعربت عن الأمل في أن تسير المفاوضات بسرعة وبنجاح نحو التنفيذ الكامل للإعلان. ومن المأمول ايضا أن تؤدي معاهدة السلم بين دولة اسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، الموقعة يوم ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، الى التقدم السريع في المفاوضات مع الأطراف الأخرى في نزاع الشرق الأوسط. وهذه كلها تبشر بالخير وبأن حلا مرضيا لهذا النزاع، الذي دام بالفعل طويلا، قد يكون قريب المنال.

ونيابة عن الجمعية العامة، أثني على جميع الأطراف المعنية للشجاعة والتصميم اللذين أبدتهما لتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق

الأوسط. ومع ذلك يجب على الأمم المتحدة أن تظل يقظة لمنع النيل من نتائج الاتفاقات التي توصل اليها حتى الآن. ويجب أن تكون المنظمة مستعدة لإزالة أي عداء أو شكوك لا تزال شعوب المنطقة تشعر بها بعضها تجاه بعض، وأن تواصل، بما يعود بالنفع على السلم والأمن الدوليين، بالعمل للتوصل الى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

قد قامت اللجنة، بحكمتكم وقيادتكم القديرة، سيدي الرئيس، ببذل قصارى جهدها لتركيز اهتمام العالم على محنة الشعب الفسلطيني، وهذه المهمة ليست قريبة الانتهاء. إن الشعب الفسلطيني يستعد لممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وهو في هذه اللحظة بالذات يحتاج الى دعم المجتمع الدولي السخي. لذلك يجب على اللجنة أن تكفل تلقي الشعب الفلسطيني كل المساعدة التي يحتاجها ليحقق ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ويحتل مكانه الصحيح في المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كما يدرك الأعضاء، فإن الأمين العام مسافر الى الخارج في الوقت الحاضر، ولا يمكنه، لسوء الحظ، أن يشارك في اجتماعنا كما كان يفعل عادة. لذلك يسرني أن أعطي الكلمة للسيد تشينمايا غاريخان، المستشار السياسي الخاص للأمين العام وممثله الخاص في محادثات السلم المتعددة الأطراف الخاصة بالشرق الأوسط، الذي سيتلو رسالة من الأمين العام.

السيد غاريخان (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتلو نص رسالة موجهة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفيما يلي نص الرسالة:

"في مثل هذا اليوم من العام الماضي، تكلمت عن التطورات التاريخية التي وقعت فيما يتصل بقضية فلسطين. ولقد شهد العام الماضي تطورات أخرى مثيرة ومشجعة. وفي أعقاب إعلان المبادئ الذي وقعته في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، أدت المفاوضات بين الطرفين الى التوقيع، في أيار/مايو ١٩٩٤ في القاهرة، على اتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا، وسحب القوات الاسرائيلية من معظم هاتين المنطقتين، وإنشاء السلطة الفلسطينية، ووزع قوة شرطة فلسطينية، والتوقيع في آب/اغسطس ١٩٩٤ على اتفاق النقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات فيما يتعلق بالضفة الغربية.

"وفي الشهر الماضي رحبنا بحرارة بالتوقيع على معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل. ويحدوني أمل وطيد أن يلي هذا الحدث التاريخي تنفيذ "كامل لإعلان المبادئ" وتقدم بشأن المسارين السوري - الاسرائيلي واللبناني-الاسرائيلي لعملية السلم. إن هدف المجتمع الدولي - تحقيق سلم شامل عادل دائم في الشرق الأوسط يقوم على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) - سيكون عندئذ قريب التحقيق.

"وفي الاحتفال بهذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تعرب الأمم المتحدة عن مسؤوليتها المستمرة تجاه الشعب الفلسطيني. وإنني أنتهز هذه الفرصة لأثني على جهود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

"لكن هذه المناسبة أيضا مناسبة لاسترعاء الانتباه الى الاحتياجات والمصاعب الراهنة. وفي هذا الشأن، أكون مقصرا في واجبي بصفتي أمينا عاما إذا لم استرع الانتباه الى الفجوة الخطيرة القائمة بين تعهد المجتمع الدولي المعلن بدعم الشعب الفلسطيني والنتائج على الأرض.

"لقد تعهد المجتمع الدولي بحوالي ٦٧٠ مليونا من الدولارات لعام ١٩٩٤. وحتى الآن، وبعد مرور أحد عشر شهرا من العام، ما وصل فعلا الى الأراضي المحتلة يقل عن ٢٠٠ مليون دولار. وأكثر من نصف تلك المساعدة أرسل عن طريق برامج الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في المنطقة.

"والواقع أن الأمم المتحدة، خلال العام الماضي، وسعت على نحو له دلالته برامجها للمساعدة الاقتصادية والاجتماعية وأنواع المساعدة

الأخرى في الأراضي المحتلة. وبغية ضمان التنسيق والتكثيف الفعالين للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، عينت في حزيران/يونيه ١٩٩٤ السيد ترجيه رود لارش ممثل النرويج منسقا خاصا في الأراضي المحتلة. وقد ركزت جهوده في المقام الأول على غزة حيث الاحتياجات أكبر. ويعمل السيد لارش بنشاط، في التعاون الوثيق مع البنك الدولي والمجتمع المانح، لتعبئة موارد وخبرات منظومة الأمم المتحدة دعما للسلطة الفلسطينية.

"ومرة بعد أخرى تبين تجربة الأمم المتحدة في أجزاء أخرى من العالم أن التزويد بالموارد الاقتصادية، مع العمل المتضافر على عدد من الجبهات الأخرى في حالة ما بعد الصراع، أمران أساسيان لضمان السلم الحقيقي والدائم.

"والتزام المجتمع الدولي بعملية السلم في المنطقة كان ولا يزال حاسما لنجاح هذه العملية. ولكن هذا الالتزام السياسي يجب أن يواكبه الآن تأييد فوري وملموس للشعب الفلسطيني وهو يبدأ مهمة إعادة بناء مجتمعه.

"ومن ثم فإنني اليوم أدعو المجتمع الدولي إلى أن يضمن الإيصال العاجل والفعال للمساعدات التي التزم بها بالفعل - والتي لم توصل بعد - إلى الشعب الفلسطيني في غضون هذا العام.

"كما أدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تبذل كل جهد ممكن للإبقاء على المستويات الحالية للدعم، وزيادتها إذا أمكن ذلك، في غضون عام ١٩٩٥.

"وسيكون من المفجع حقا إذا أدى إخفاق المجتمع الدولي في جعل أعماله تتمشى مع أقواله إلى تعريض عملية السلم للخطر - وهي العملية التي قدم لها كثيرون الشيء الكثير، بما في ذلك حياتهم في بعض الحالات - في وقت يبدو فيه أن السلم الدائم والشامل أصبح أخيرا في متناول اليد.

"وفي هذه المناسبة الهامة أكرر تعهدي ببذل كل جهد ممكن دعما لعملية السلم في الشرق الأوسط، ولضمان إسهام منظومة الأمم المتحدة بكل طاقتها في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والشعب الفلسطيني الذي اضطلعت هذه المنظمة حياله بالتزام خاص طوال خمسة عقود تقريبا، يستحق ذلك".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني الآن أن أدعو السيد القدوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى تلاوة رسالة من فخامة الرئيس عرفات.

السيد القدوة (فلسطين): يشرفني أن أنقل إليكم رسالة السيد ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الموجهة إلى هذا الاجتماع الرسمي.

"بمناسبة الاجتماع المهيب الذي تعقدونه اليوم احتفالا بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلطسيني، يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، يطيب لي أن أبعث باسم الشعب الفلسطيني وباسم اخواني أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وباسمي شخصيا، بأصدق التحيات وأخلص الأمنيات وبالشكر الكبير على دعوتكم الكريمة لحضور ومخاطبة هذا الاجتماع التضامني.

"كما أود أن أعرب لكم شخصيا وللجنتكم الموقرة ولهيئة الأمم المتحدة وأمينها العام عن عميق شكرنا وبالغ تقديرنا للجهود المخلصة الحثيثة التي ما زلتم تبذلونها والنشاطات التضامنية الهامة التي قمتم وتقومون بها لدعم نضال شعبنا الفلسطيني العادل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه ومقدساته واستعادته وممارسته لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

"لقد دأبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، طوال السنوات الماضية، على تكثيف النشاطات والفعاليات التضامنية مع شعبنا مما كان له أكبر الأثر في تأطير وحشد وتوسيع التأييد العالمي والمد التضامني مع نضال شعبنا العادل وهو جهد نثمنه عاليا وسيظل موضع تقدير واحترام من شعبنا.

"وفي هذه الظروف الصعبة والمصيرية التي يمر بها شعبنا اليوم فإنه يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من هذه النشاطات والجهود الخيرة خاصة في هذه المرحلة الحرجة التي تشكل منعطفا حاسما في مسيرة نضاله العادل وفي تاريخ المنطقة حيث شرع فيها شعبنا الفلسطيني في عملية البناء والإعمار وإقامة مرافقه الحيوية ومؤسساته الوطنية وإعادة بناء اقتصاده وبناء التحتية ولترسيخ دعائم وهياكل سلطته الوطنية حتى يستقر ويتعزز السلام العادل والشامل في فلسطين وفي المنقطة، سلام الشجعان القائم على أساس حسن الجوار والتعاون والتعايش السلمي.

"هذا السلام يجب أن يضمن لكل شعوب ودول المنطقة حقوقها وأمنها واستقرارها وازدهارها، وللشعب الفلسطيني إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه ومقدساته واستعادة وممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف والتي تقوم لجنتكم الموقرة كخير مدافع عنها وتنشط من أجل إحقاقها وممارستها على أرض الواقع.

"ويتطلب هذا أن تلتزم إسرائيل بما تم الاتفاق عليه بيننا وبينهم في إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وفي اتفاقية القاهرة الموقعة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ والاتفاقات اللاحقة لها، وأن تتوقف إسرائيل عن التسويف والمماطلة في تنفيذ بنود تلك الاتفاقيات وعن محاولة تجاهل بعض تلك البنود.

"وفي هذا الصدد فإن راعيي مؤتمر السلام بشكل خاص وكذلك الاتحاد الأوروبي والأسرة الدولية بشكل عام يتحملون جميعا مسؤولية كبرى في ضرورة حث الحكومة الإسرائيلية على الوفاء بتعهداتها والاستمرار في التطبيق السريع والدقيق لكافة الاتفاقات المعقودة على المسار الفلسطيني الإسرائيلي باعتبار ذلك هو الحل الأمثل والطريق الوحيد لمواجهة تيارات التطرف والتعصب والتصدي لأعداء السلام من أي طرف وفي أي مكان، أفرادا وأحزابا وأجهزة ودولا، حتى يعم السلام في أرض السلام، أرض فلسطين المقدسة. وإلا فإن الخطر يتهدد تلك الخطوات الأولى التي قطعناها لإقامة سلام فلسطيني إسرائيلي حقيقي يشكل مفتاح السلام الشامل في المنطقة وقاعدته الراسخة.

"كما أن مجموعة الدول المانحة مطالبة بالإسراع بالوفاء بتعهداتها المالية تجاه شعبنا حتى يتمكن من المضي قدما في مسيرة البناء والإعمار، ورفع المعاناة المريرة عن أبنائه، وجعله يتلمس ثمار وفوائد عملية السلام التي التزم بها واختارها وعقد العزم على مواصلتها بكل ثبات وإصرار حتى تحقيق أهدافه المرجوة منها، بما فيها حقه في الحرية والاستقلال والسيادة.

"ونحن على يقين أن جميع الشعوب والدول الشقيقة والصديقة والمحبة للسلام والعدل والحرية في العالم سوف تواصل وقوفها بثبات إلى جانب شعبنا وتضامنها المبدئي معه، وتزيد من دعمها ومساندتها له حتى تحقيق سلام الشجعان الذي التزمنا به باسم شعبنا، والذي يعم خيره ورفاهه شعبنا وكافة شعوب ودول المنطقة وشعوب العالم أجمع. ومن هنا، فإننا نتطلع إلى لجنتكم الموقرة هذه، التي لم تتوان يوما عن بذل كل ما في وسعها من جهد، والتي وفقت بالقيام بمهامها بنجاح كبير لكي تواصل الاضطلاع بهذه المهمة النبيلة، وتواصل تكثيف نشاطاتها من أجل دعم نضال شعبنا العادل وحث المجتمع الدولي على مزيد من تقديم الدعم والمساندة لشعبنا الفلسطيني والتضامن معه في مسيرته الشاقة والطويلة من أجل تحقيق السلام الفعلي على أرضنا، أرض السلام، الأرض المباركة، وعنوان السلام وضمانته الأكيدة.

"أحييكم وأشكركم، وأتمنى للجنتكم الموقرة التوفيق والنجاح في مهامها النبيلة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أطلب الى السيد قدوة أن ينقل شكر اللجنة إلى فخامة السيد ياسر عرفات على رسالته الهامة. وأود أن أؤكد للرئيس ياسر عرفات، ومن خلاله، للشعب الفلسطيني تصميم اللجنة الثابت على مواصلة

وتكثيف بذل جهودها، بموجب ولايتها، إسهاما في السعي لإيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، الأمر الذي سيمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بأسرع ما يمكن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مادلين البرايت، رئيسة مجلس الأمن.

السيدة البرايت (رئيسة مجلس الأمن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شهدنا جوانب تقدم مثيرة طوال العام الماضي في العلاقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين. فمنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أبرمتا اتفاقات تاريخية، وهما تعملان معا من أجل تنفيذها. وبهذه الاتفاقات، بدأ الشعب الفلسطيني عملية ممارسة الحكم الذاتي في غزة وأريحا. ويحدونا الأمل جميعا في أن يحقق الالتزام بالتفاوض، باعتباره سبيلا لتحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، سيجلب له المصالحة والسلم.

وإننا ندرك أن العملية الانتقالية تتطلب تقديم مساعدة اقتصادية كبيرة الى الفلسطينيين في الوقت الذي يقيمون فيه مؤسسات الحكم الذاتي الفعالة، ويسعون الى تحسين نوعية حياتهم.

ونحن نشاطر المجتمع الدولي دعمه الساحق للاتفاقات التي تم التوصل اليها، واستعداده لمساعدة الشعب الفلسطيني في بناء اقتصاد سليم من خلال آلية عمل لتنظيم المساعدة الدولية بنجاعة وفعالية. ويحدونا الأمل في أن تصل الموارد التي تقدمها البلدان المانحة والأمم المتحدة بسرعة، وأن يجري تنسيقها على وجه حسن والتركيز على المشاريع الآيلة الى رفع مستويات المعيشة للمقيمين في المنطقتين اللتين هما في أمس الحاجة اليها، أي غزة وأريحا. وحسبما سلم به مؤتمر قمة الدار البيضاء الاقتصادي، فإن الفرص الجديدة للتعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الاقليمي يتعين أن تبدأ مع تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

وما فتىء مجلس الأمن، طوال سنوات عديدة، يعنى عن كثب بالجهود المبذولة من أجل تحقيق سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وبصفتي رئيسة للمجلس، أشعر بالامتنان بصورة خاصة بأن التقدم المحرز قد تم التوصل اليه في سياق المفاوضات القائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وبإمكان المجلس أن يفخر بأن هذين القرارين هما أساس النجاح الذي تحقق في مسارات ثنائية عديدة لعملية السلم، في إطار مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في مدريد يوم ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١.

ولقد بدأ الفلسطينيون والاسرائيليون وشعوب أخرى في الشرق الأوسط المسيرة نحو تحقيق سلم عادل ودائم وشامل. والى أن يتحقق ذلك الهدف، فإن مجلس الأمن، بحكم مسؤولياته بموجب الميثاق، ملتزم بمواصلة بذل جهوده بالنيابة عن جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشعب الفلسطيني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن اللجنة، أود مرة أخرى أن أشكر سعادة رئيس الجمعية العامة، وسعادة رئيسة مجلس الأمن، وممثل الأمين العام على مشاركتهم في الجزء الأول من جلستنا.

علقت الجلسة الساعة ١١/١٠ واستؤنفت الساعة ١١/١٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أدعو السيد ستانلي كالباجي، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، للإدلاء ببيان باسم لجنته.

السيد كالباجي (الرئيس، اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وبالأصالة عن نفسي، يشرفني أن أنقل هذه الرسالة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ما زالت تطورات هامة تجري في الشرق الأوسط في أعقاب التوقيع التاريخي على إعلان المبادئ. إن الأمل والتفاؤل اللذين ولدهما الإعلان عززهما ما تلاه من توقيع، في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، على الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن قطاع غزة وأريحا.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية تواصل حكومة اسرائيل حرمان اللجنة الخاصة من حرية الوصول الى الأراضي المحتلة - وتلك حالة لم تتغير منذ إنشاء اللجنة في ١٩٦٨. فمحاولة اللجنة القيام بزيارة محدودة لقطاع غزة وأريحا في آب/أغسطس ١٩٩٤، في أعقاب إنشاء السلطة الفلسطينية هناك، لم تنل موافقة السلطات الاسرائيلية.

وتمشيا مع الممارسة في الماضي، وبالرغم من هذه القيود، حاولت اللجنة الخاصة تقديم صورة صادقة وشاملة عن حالة حقوق الانسان في الأراضي المحتلة. والنتائج التي توصلت اليها ترد في تقريرها السادس والعشرين المقدم الى الجمعية العامة (A/49/511).

وكان الأمل يحدو اللجنة الخاصة بأن الزخم الذي ولدته الحالة الجديدة سيترجم الى واقع يقوم على ثقافة الاحترام الهامة حقا لحقوق الانسان في المنطقة. وحاولت أن تتثبت من أن التطورات السياسية المشجعة قد ولدت تغييرات هامة في الحالة العامة التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني والسكان العرب الآخرين في الأراضي المحتلة، فضلا عن حياتهم اليومية. ورأت اللجنة أنه يوجد عدد من المجالات ما زال يتعين إجراء تغييرات هامة فيها اذا كان لا بد من تحقيق تحسن حقيقي.

فالمصدر الرئيسي للتوتر في الأراضي المحتلة يكمن في استمرار وجود المستوطنات الاسرائيلية والسلوك المتزايد العنف للمستوطنين في أعقاب التوقيع على إعلان المبادئ. وأكثر الأمثلة مأساوية على أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون هو قتل مستوطن في كريات أربع لتسعة وعشرين من المصلين الفلسطينيين في الحرم الابراهيمي في الخليل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وهناك تقارير عن إجراء توسيع كبير في المستوطنات القائمة، على الأقل في ١٥ موقعا، منذ التوقيع على إعلان المبادئ.

وترحب اللجنة، بالحكم الذي يرد في اتفاق القاهرة والذي ينص على إطلاق ٥ ٠٠٠ سجين فلسطيني. وبالرغم من أن معظم السجناء قد أطلق سراحهم، فإن استمرار احتجاز ٦ ٠٠٠ فلسطيني تقريبا في السجون الاسرائيلية ومراكز الاحتجاز والتدهور المزعوم لظروف احتجازهم يشكلان تهديدا إضافيا للتطور السلس لعملية السلام. ومن المزاعم التي تشغل البال بصورة خاصة استمرار ممارسة التعذيب وسوء المعاملة.

والحالة الاقتصادية للسكان في الأراضي المحتلة ما زالت محفوفة بالمخاطر. فقد ازدادت تفاقما بإغلاق الأراضي المحتلة الذي فرضته السلطات الاسرائيلية بعد وقوع حوادث أمنية خطيرة. ويعادل هذا الإغلاق العقوبة الجماعية. فالعمالة في اسرائيل تظل مصدر الدخل الرئيسي لغالبية السكان. وترتبت على الإغلاق أيضا آثار سلبية على التمتع ببعض الحريات الأساسية، بما فيها حرية ممارسة الشعائر الدينية.

وتأمل اللجنة الخاصة في أن يشكل نقل المسؤوليات المبكر الى الفلسطينيين في ميادين التعليم والثقافة، والصحة، والانعاش الاجتماعي، والضرائب المباشرة، والسياحة خطوة أولى في عملية إعادة جميع الأراضي المحتلة، وفي أن يحدث تحسنا مباشرا في الحياة اليومية للسكان هناك. وأن التصميم والحكمة وروح التفاهم، وهي أمور أفضت الى التوقيع على إعلان المبادئ واتفاق القاهرة، يجب ترجمتها الى واقع عن طريق الامتثال العملي لجميع المعايير المقبولة عالميا للقانون الانساني الدولي وحقوق الانسان.

وتأمل اللجنة الخاصة في إحراز التقدم الملموس أيضا في المفاوضات المتعلقة بأراضي الجولان المحتلة التابعة للجمهورية العربية السورية. وتأمل اللجنة الخاصة أيضا في أن تؤخذ النتائج التي توصلت إليها بعين الاعتبار لدى وضع التدابير المحددة الرامية الى إحياء التطورات الايجابية

الأخيرة. وهي تعتقد أن النهج الإيجابي في هذا الصدد يمكن أن يزيد من تعزيز عملية السلم، الأمر الذي يمكن جميع شعوب الشرق الأوسط من العيش في انسجام وكرامة وسلم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد نوغروهو ويسنومورتي، الممثل الدائم لاندونيسيا، الذي سيتلو رسالة من فخامة السيد سوهارتو، رئيس جمهورية اندونيسيا، بصفته رئيسا للمؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني بالغ الشرف أن أتلو رسالة من فخامة السيد سوهارتو، رئيس جمهورية اندونيسيا ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونص الرسالة هو التالي:

"بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يشرفني بالغ الشرف، بوصفي رئيسا لحركة عدم الانحياز، أن أعيد تأكيد دعمنا الثابت للكفاح البطولي لذلك الشعب سعيا لإحقاق حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة على وطنه.

"ما فتئت قضية فلسطين تتصدر مداولات وأنشطة حركة عدم الانحياز. ولقد اعتبرت كل دولة عضو في الحركة كفاح الشعب الفلسطيني وكأنه كفاحها بالذات، وهو الشعب الذي يسعى الى الحصول على حقوقه المشروعة. وكفاحه هو في الواقع كفاحنا. ومما لا ينكر أن الحركة ككل قد وفرت سبيلا فعالا للتعبير الجماعي عن التضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأنه منذ عقد المؤتمر التاريخي الآسيوي الافريقي في باندونغ في عام ١٩٥٥، وتبعه تأسيس حركة عدم الانحياز في عام ١٩٦١، تم الاعتراف عالميا بأن الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني شرط ضروري لتحقيق السلم الدائم والشامل في المنطقة. ومن أجل هذا الغرض، طالبنا، على نحو ثابت، بالتنفيذ الصارم لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية تحقيق حل عادل للصراع العربي الاسرائيلي.

"والتطورات الهامة التي حدثت خلال العام الماضي عززت تفاؤلنا فيما يتعلق بوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني التي طال أمدها. والتوقيع على إعلان المبادئ التاريخي المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الفلسطيني، واتفاق القاهرة اللاحق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل يشكلان معلمين هامين في الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ودائمة لقضية الشرق الأوسط، وهو هدف تلتزم الحركة بتحقيقه منذ إنشائها.

"وفي المسيرة نحو السلم، تجلت إحدى الدلائل الأشد إثارة على التغير في العودة المظفرة التي طال انتظارها للرئيس ياسر عرفات الى قطاع غزة وأريحا بعد ٢٧ عاما من وجوده في المنفى. ونحن نحيي القيادة الفلسطينية على بعد نظرها وحكمتها في اتخاذ هذه الخطوات الأولية الحاسمة من أجل قضية السلم. ويحدونا بالغ الأمل في أن تلقى كل إيماءة صوب السلم من قبل الفلسطينيين إيماءة مماثلة من قبل اسرائيل، وفي أن تنجح الجهود الرامية الى التغلب على ما عم المنطقة فترة طويلة من العداوة والظلم والشك المتبادل. وعلى الرغم من أوجه النجاح التي تم التوصل اليها حتى الآن، فإن الطريق أمامنا ما زالت تعترضه عقبات وصعوبات كثيرة.

"إن عقودا من الاحتلال الاسرائيلي لم تسبب مصاعب هائلة للشعب الفلسطيني فحسب، ولكن دمرت أيضا الهياكل الأساسية في الأراضي المحتلة. فلذلك من الضروري بذل جهود متضافرة ومتصفة بالعزم من أجل التغلب على هذه التحديات. وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقادا راسخا أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مقدسة تتمثل في تقديم المساعدة الكاملة الى السلطة الفلسطينية الفتية من أجل تمكينها من تنفيذ السياسات الضرورية لتحقيق ظروف

معيشية أفضل في الأراضي المحتلة. وما من شك في أن جوانب التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية يتكافل بعضها ببعض، وهي حيوية بالنسبة الى الاستقرار البعيد الأجل. وفي هذا السياق، نشعر بالارتياح إزاء تعيين المنسق الخاص للأمم المتحدة مؤخرا بغية توفير التوجيه الشامل وتيسير التنسيق الفعال للمساعدة الدولية المقدمة الى الشعب الفلسطيني في تلبية احتياجاته في الأمدين القريب والبعيد على حد سواء.

"ومع ذلك، فإن مهمة تحويل غزة وأريحا من منطقتي صراع وفقر الى منطقتي سلم وازدهار ينبغي ألا تصرف الانتباه عن المشاكل الأخرى التي تجتاح المنطقة. وفي هذا الصدد، من الضروري كفالة أن تسفر المفاوضات الجارية فيما يتعلق بتوسيع الحكم الذاتي الفلسطيني الى الضفة الغربية برمتها، بما في ذلك القدس، عن نتائج إيجابية. علاوة على ذلك، فإننا، إذ نحيي التقدم المحرز مؤخرا على مسار المفاوضات الاسرائيلية الأردنية، كما بدا من توقيع إعلان واشنطن يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، فإن تحقيق السلم الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب إحراز التقدم في مسارات أخرى في المفاوضات العربية الاسرائيلية أيضا. لذلك نؤكد من جديد على أن التوصل الى تسوية دائمة لهذه القضية يجب أن يستلزم انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس. ومن مرتفعات الجولان السورية ومن أراض أخرى أردنية ولبنانية محتلة؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وممارستها، وفي طليعتها حق تقرير المصير؛ وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). ونحث اسرائيل أيضا على التقيد بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي المحتلة، والحفاظ على حقوق الانسان، ورفع القيود التي أعاقت لفترة طويلة الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني.

"وفي هذا المنعطف الحاسم من قدر الشعب الفلسطيني، نرى أنه يلزم على الأمم المتحدة أن تبقي قضية فلسطين قيد نظرها، وأن تضطلع بدور رئيسي في عملية السلم، لأن ما هو في كفة الميزان ليس مستقبل شعب بأسره فحسب، ولكن أيضا السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وفيما يتجاوزها.

"واحتفالا بهذه المناسبة الرسمية، فلنؤكد من جديد على التزامنا بألا ندخر أي جهد لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة. وستواصل حركة عدم الانحياز تقديم دعمها الثابت للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الوحيد، وهما يشرعان في إعادة بناء حياتهما وأمتهما. وما زلنا على اقتناعنا بأنهما سيخرجان منتصرين.

"أخيرا، أود أن أثني على اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غيرلقابلة للتصرف لجهودها الدؤوبة من أجل تعبئة الرأي العام العالمي لإعلاء القضية الفلسطينية المقدسة، ألا وهي ممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته بفعالية في دولته الفلسطينية التي أعلنت بالفعل".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل اندونيسيا، وأرجوه أن ينقل الى فخامة الرئيس سوهارتو شكر اللجنة الخالص على هذه الرسالة الهامة.

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الذي سيتلو رسالة من صاحب السعادة السيد سردار عاصف أحمد علي، وزير خارجية باكستان، بصفته رئيس المؤتمر الحادي والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد عمير (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتلو الرسالة الموجهة من وزير خارجية باكستان بصفته رئيس مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي. وفيما يلي نص الرسالة:

"لقد كان التضامن مع الشعب الفلسطيني وتأييد قضيته العادلة مصدر الإلهام الرئيسي الذي حفز

على إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وإنشاء هذه المنظمة لهو الشاهد على عمق التزام العالم الإسلامي بنضال الفلسطينيين في سبيل تقرير المصير وإقامة دولتهم. وما برحت منظمة المؤتمر الإسلامي، منذ إنشائها قبل ٢٥ عاما، تدعم بثبات النضال الباسل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، وتدافع عن مصالحه وتطلعاته المشروعة.

"وقد حصل الفلسطينيون مؤخرا على الحكم الذاتي في قطاع غزة ورأيحا. ويحدونا وطيد الأمل في أن تتوج مسيرة السلام في الشرق الأوسط عما قريب بقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. وستواصل منظمة المؤتمر الإسلامي تقديم دعمها المخلص للشعب الفلسطيني في مسعاه لتحقيق هذا الهدف. وتعلق المنظمة أهمية مركزية على عودة القدس الشريف الى السيادة الإسلامية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتحقيق السلام الدائم والشامل يحتم على اسرائيل أن تبدي إخلاصها، والتزامها بالقواعد الأساسية للسلم والعدالة في علاقتها مع الشعب الفلسطيني.

"إن شعب فلسطين بحاجة الى المساعدة الاقتصادية الحيوية التي تعوضه عن سنوات الاحتلال الطويلة. وعلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تقدم له تعاونها الكامل لتمكينه من إعادة بناء اقتصاده وتطوير مؤسساته الوطنية. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يتقدم بتدابير دعم ملموسة لإعادة إعمار الأراضي الفلسطينية".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أطلب الى ممثل باكستان أن ينقل الى سعادة السيد سردار عاصف أحمد علي شكر اللجنة الخالص على رسالته الهامة.

المتكلم التالي ممثل تونس الدائم الذي سيتلو رسالة من فخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس، بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية.

السيد عبد الله (تونس): يشرفني أن أقرأ عليكم الرسالة التي توجه بها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، الى لجنتكم الموقرة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ وهذا نصها:

"لقد تزامن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في العام الماضي مع بداية تحولات جذرية في مسار الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية، بعد الاعتراف الاسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، وما تبعه من توقيع إعلان المبادئ المشترك يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بواشنطون.

"واليوم، بعد انتصاب السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبدء المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، يزداد التفاؤل والأمل في استرجاع الشعب الفلسطيني المناضل لكامل حقوقه الوطنية الثابتة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة.

"إن منطقة الشرق الأوسط، مهد الديانات السماوية والحضارات الإنسانية، والتي تحتل موقعا حيويا بارزا من عالمنا، تستحق أن تنعم بالأمن والسلام والاستقرار، وأن تبني مستقبل أجيالها على قاعدة التعايش السلمي وحسن الجوار بين كافة بلدانها وشعوبها، بما فيها الشعب الفلسطيني المناضل، على أساس العدل والمساواة.

"ونحن، إذ نتوجه في هذا اليوم ذي الدلالة العميقة بالتحية والتقدير الى اللجنة الأممية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والتي جسدت دوما المد التضامني للمجتمع الدولي وسائر الشعوب المحبة للسلام، ليسعدنا أن نؤكد من جديد عزمنا على الاستمرار في دعم الجهود الدؤوبة والنبيلة التي ما انفكت منظمتنا الأممية تبذلها لتكريس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف،

وللتخفيف من معاناة هذا الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، والجديرة باهتمام وتضامن كل الشعوب المحبة للسلام، والمتعلقة بمُثل العدل والإنصاف.

"إن الشعب الفلسطيني المناضل يواجه بكل تصميم ومثابرة التحديات الكبرى التي تفرضها عملية استرجاع مقومات السيادة وإعادة إعمار الأراضي الفلسطيني، وبناء مؤسساته الوطنية التي ستكون نواة لدولته المستقلة حتى يتحول السلام الى واقع ملموس، ويستعيد الشعب الفلسطيني كامل مكانته بين شعوب المنطقة.

"لقد أدرك المجتمع الدولي أن إرساء السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط يمر حتما عبر إنجاح الحل السلمي العادل للقضية الفلسطينية ودعم السلطة الفلسطينية لبناء ما دمرته عقود طويلة من الاحتلال والصراع. وإنها لمناسبة نؤكد فيها إرادتنا في الاستمرار في مساندة جهود السلام الشامل والعادل، وفاء لتعلقنا بالشرعية الدولية ووقوفنا المبدئي الى جانب قضايا التحرر، وأن نعمل بقناعة ومثابرة على تقديم كل الدعم والمساندة للسلطة الفلسطينية الناشئة.

"ونحن بهذه المناسبة، إذ نجدد دعوتنا للمجتمع الدولي، وخاصة البلدان والأطراف المانحة لمضاعفة الجهد للإسراع بإنجاز مشروع إعادة إعمار الأراضي الفلسطينية، لنحرص في نفس الوقت على إبراز أهمية الدور الذي لا تزال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تضطلع به في الوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني المناضل من أجل استكمال استرجاع حقوقه الوطنية والتاريخية، وفي مقدمتها حقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وجمع شتاته بإقرار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض طبقا للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة.

"إن السلام عملية تتطلب قدرا كبيرا من العمل الدؤوب والمثابرة وصدق النوايا والإخلاص لقواعد الحوار النزيه، وإن منظمة الأمم المتحدة التي تتزايد مسؤولياتها ودورها في إحلال السلام العالمي وصيانته في كل أرجاء العالم، لحرية بأن تبقى القضية الفلسطينية في صدارة اهتماماتها بصفتها قضية عادلة يتوقف على حلها مصير السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

"ونحن إذ نؤكد عزمنا على الاستمرار في دعم الجهود المتواصلة لإرساء السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط، فإننا نتمنى للجنة الموقرة كل التوفيق في مواصلة عملها النبيل لنصرة الشعب الفلسطيني والإسهام بفاعلية في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل تونس وأطلب اليه أن ينقل شكر اللجنة الصادق الى رئيسه على رسالته.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد محمود أبو النصر، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية.

السيد أبو النصر (جامعة الدول العربية): يشرفني أن أقرأ الرسالة الموجهة الى سيادتكم من الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

"يطيب لي ونحن نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أن أسجل بكل تقدير واعتزاز أعمال لجنتكم الموقرة في سبيل التوصل الى الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية والدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسهاحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، ومطالبة لجنتكم المستمرة لإسرائيل، الدولة المحتلة، بعدم تغيير الأوضاع السكانية أو الجغرافية في الأراضي العربية المحتلة، خاصة في مدينة القدس الشريف، والمناداة بضرورة الالتزام بالقرارات الدولية في هذا الشأن، واعتبارها الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها سلطات الاحتلال إجراءات باطلة ومعوقة للسلام.

"ويهمني بهذه المناسبة أن أشير الى خطورة استمرار اسرائيل في اتخاذ خطوات مجافية لروح ونصوص عملية السلام التي أصبحت تشكل أملا وهدفا غاليا للشعوب العربية. فلا جدال في أن استمرار قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بإجراءات استفزازية - مثل قيامها بإغلاق الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل بالضفة الغربية في أعقاب المجزرة البشعة التي ارتكبها المستوطنون الاسرائيليون إزاء المصلين الفلسطينيين - ثم قيامها أخيرا بتقسيم الحرم ومنحها الجزء الأكبر منه للمصلين اليهود من اتباع الجماعات المتطرفة لا شك أن هذه الإجراءات تعتبر انتهاكا صارخا لحرمة الأماكن المقدسة وتخلق الكثير من عوامل عدم الاستقرار وانعدام الثقة. كذلك فإنه من المؤسف أن نلاحظ استمرار السلطات الاسرائيلية في توسيع وتكثيف المستوطنات القائمة في الضفة الغربية المحتلة، خاصة حول مدينة القدس الشريف، مما يلقي بظلال كثيفة حول مدى التزام وجدية اسرائيل وعلى نواياها الحقيقية إزاء عملية السلام.

"إن التطورات التي تشهدها المنطقة تؤكد بوضوح حرص الدول العربية على إرساء دعائم السلام العادل والشامل. إن السلام الذي تسعى اليه الدول العربية هو السلام العادل والقائمعلى الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي والقائمة على تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف بالحقوق المشروعة والعادلة للشعب الفلسطيني.

"لقد مضى أكثر من عام على توقيع اتفاق إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطون، بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وهو الإعلان الذي اعتبره مجلس جامعة الدول العربية خطوة أولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام. ولقد شكل توقيع هذا الإعلان تطورا هاما في مجريات الصراع العربي الاسرائيلي.

"ولقد سبق أن أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراره ٥٠٩٢ الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قبل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، رحب فيه بالجهود الدولية والإقليمية الرامية الى تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، ودعم مواقف الأطراف العربية المعنية في جميع مراحل عملية السلام.

"إن التطورات التي أشرنا اليها تحتم على لجنتكم الموقرة، التي تمثل جانبا هاما من نشاط المنظمة الدولية، استمرار المتابعة وتكثيف الجهود نحو دعم العملية السلمية والوصول بالقضية الفلسطينية بكافة جوانبها الى الحل النهائي الشامل والعادل. ومن هنا تبرز أهمية دعم ومساندة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني التي تولت مسؤولياتها في قطاع غزة وأريحا في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة والتعقيد. ولضمان نجاح تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني التي يتوقف على نجاحها مستقبل عملية السلام بأكملها وعلى كافة المسارات، فإنني أهيب بلجنتكم الموقرة أن تواصل جهودها لحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وبصفة خاصة الدول المانحة، على الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية وسلطة الحكم الذاتي والمطالبة بسرعة تقديم الدعم بكافة أشكاله حتى تتم مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

"وقد ترون، بهذه المناسبة، أن تصدر لجنتكم الموقرة بيانا في هذا الشأن بمناسبة يوم التضامن الدولي. وإنني على يقين من أن لجنتكم الموقرة لن تدخر جهدا في مواصلة سعيها الدائب لمساندة الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية من منطلق حرصها على الحقوق الفلسطينية المشروعة ورعايتها لها ودعمها لعملية السلام.

"وختاما أتمنى للجنتكم الموقرة كل نجاح وتوفيق في جهودها المشكورة".

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر سعادة السيد أبو النصر، وارجو منه أن ينقل الى الأمين العام

لجامعة الدول العربية شكر اللجنة المخلص على الرسالة الهامة التي بعث بها إلينا.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد لاري إيكن، ممثل لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين.

السيد إيكن (لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه هي السنة الثانية على التوالي التي يشرفني فيها أن أقبل الدعوة لمخاطبة هذا الاجتماع الرسمي. وأنني أفعل ذلك بالنيابة عن زملائي في لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين، وكذلك باسم لجنة التنسيق لأمريكا الشمالية، التي أحظى بشرف رئاستها. وأحييكم باسم السيد دون بيتز، الرئيس الدولي، وأيضا باسم زملائي والمجموعات التمثيلية في لجنة أمريكا الشمالية.

لقد كانت هذه السنة بالنسبة لمجتمع المنظمات غير الحكومية، وأتصور بالنسبة لهذه اللجنة أيضا، سنة تغيير وتكيف مستمرين وسريعين. ففي كل يوم تقريبا حدثت تطورات جديدة، متطلبة تكيفات جديدة.

واسمحوا لي في البداية أن أؤكد على التزام حركة المنظمات غير الحكومية المنظمة، سواء في أمريكا الشمالية وعلى المستوى الدولي، بالتضامن المستمر مع الشعب الفلسطيني.

وأود أن أشيد بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبعمل شعبة حقوق الفلسطينيين. ونعتقد أن عملنا بوصفنا منظمات غير حكومية مع هذين الجهازين من منظومة الأمم المتحدة يمثل مشاركة نشيطة وابداعية. وقد تعلمنا من العمل معا طوال أكثر من عقد أشياء كثيرة عن دعم الواحد منا لجهود الآخر وعن تعبئة الموارد. ونأمل في استمرار هذه المشاركة الإبداعية لخدمة الشعب الفلسطيني.

ولا يغيب عن بالنا أنه على الرغم من بزوغ السلطة الوطنية الفلسطينية فإن الأهداف التي وضعناها وأيدناها على مدى السنين لم تتحقق بعد. ولهذا، نواصل تركيز اهتمامنا على محنة أولئك الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون تحت نير الاحتلال الاسرائيلي المباشر. ونشعر بالكرب بسبب التقارير التي تصلنا عن ازدياد الحاجات الإنسانية، واستنزاف الموارد بصورة مستمرة، وخنق الاقتصاد بالقيود السياسية. ولا نزال نلاحظ مع القلق بناء المستوطنات الاسرائيلية وتوسيعها في قطاعات كبيرة من الأراضي المحتلة، ونعتقد، بوجه خاص، أن الخطوات التي اتخذتها حكومة اسرائيل في القدس وضواحيها تضر بأية عملية سلام واقعية، وسيكون لها في نهاية المطاف آثار مدمرة. ونواصل رصد حالة السجناء، ونحث حكومة اسرائيل على التعجيل بإطلاق سراح السجناء السياسيين الفلسطينيين.

ونقف أيضا الى جانب الأشقة والشقيقات الفلسطينيين في حث المجتمع الدولي على الإسراع بتحويل الأموال والموارد التي ستساعد الشعب الفلسطيني على تطوير هياكله الأساسية ومجتمعه المدني. ونأمل في أن نرى تجديدا للالتزام برعاية بذور السلم.

ونعتقد أيضا أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يلعبان دورا حقيقيا ومستمرا فيما يتعلق باللاجئين، أينما كانوا.

لقد أشرت من قبل الى القدس، وقد أفعل ذلك عدة مرات أخرى قبل نهاية بياني. إننا في مجتمع المنظمات غير الحكومية نعلم أن هناك اسرائيليين وفلسطينيين يبحثون عن حلول إبداعية لهذه المشكلة السياسية الصعبة. ونعتقد أنه بإمكان اللجنة والمجتمع الدولي القيام بدور هام في دعم وتيسير هذه المناقشات والبحث عن حلول إبداعية. وبالمثل، وربما من الأهم، إننا نعتقد أن هناك حاجة مستمرة الى رصد دولي للتطورات المتصلة بهذه الحالة. ففي جميع هذه الحالات، نعتقد أن مجتمع المنظمات غير الحكومية يضم أشخاصا لديهم خبرات وموارد من شأنها أن تسمح لنا بإقامة مشاركة خلاقة. ونحن على استعداد لمساعدة اللجنة في هذه المساعي.

لقد ذكرت أن هناك جماعة من الأشخاص الذين يواصلون الاهتمام بالشعب الفلسطيني. ولا يزال

هؤلاء الأشخاص يتطلعون الى هذه اللجنة من أجل الحصول على التوجيه والإلهام والقيادة؛ ونأمل أن يجدوا ذلك.

ويوجد في أمريكا الشمالية أكثر من مائة منظمة غير حكومية نشطة لا تزال مرتبطة بلجنتنا. وهي تتراوح في حجمها بين المؤسسات الوطنية الكبيرة للغاية، والمنظمات الشعبية ذات القاعدة الاجتماعية. وربما سمع بعض الممثلين تقارير عن الحلقة الدراسية التي أجريناها في تورونتو في الصيف الماضي. ونعتقد أنها كانت من أفضل الاجتماعات التي نظمناها بالتعاون مع هذه اللجنة، ونؤكد مرة أخرى على الاهتمام المستمر بهذه المسألة من جانب أشخاص من جميع أرجاء أمريكا الشمالية وعلى الصعيد الدولي.

وقد حصلنا في ذلك الاجتماع على مدخلات واستفدنا استفادة جمة من نظرائنا في المنظمات الفلسطينية غير الحكومية. ومرة أخرى، قد يكون بعض الممثلين على علم بأنه عقدت في الصيف الماضي اجتماعات في شتى أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس شاركت فيها المنظمات الفلسطينية غير الحكومية. وقد اشتركت فيها أكثر من ٦٠٠ منظمة فلسطينية بوصفها منظمات فلسطينية غير حكومية لتحديد هوية شواغلها وأولوياتها. وقد استفادت مداولاتنا من المدخلات في تلك الاجتماعات، ونأمل في استمرار هذه العملية.

ونحن ندرك جيدا أن بعض هذه المنظمات الفلسطينية غير الحكومية ستستوعب في الإطار الوطني مع زيادة نمو السلطة الوطنية الفلسطينية واتساع نطاق نفوذها. وفي الوقت ذاته، سيختار البعض الآخر منها أن تبقى منظمات غير حكومية. ونحن نود مواصلة دعم المنظمات الفلسطينية غير الحكومية ودعم عملها، ونأمل أن تتحلى السلطة الوطنية الفلسطينية بالمرونة التي تسمح بأن تقدم المنظمات غير الحكومية أكبر اسهام ممكن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني.

ومع أن هذا ليس هو الوقت أو المكان المناسب لمناقشة هذا الموضوع بالتفصيل، فإنني أود أن أشير الى أننا، بوصفنا مجتمعا من المنظمات غير الحكومية، نشعر بالقلق. ونعتقد أن مجتمع المنظمات غير الحكومية يمارس نفوذا ايجابيا ومساندا منذ فترة تتجاوز ٤٠ سنة. وكانت الكثير من منظماتنا التمثيلية موجودة في الساحة قبل مجيء الحكومات، وحتى قبل أن تتمكن الأمم المتحدة من تعبئة مواردها. ونأمل أن نتمكن من مواصلة هذه الشراكة المثمرة مع الشعب الفلسطيني.

وفي الوقت ذاته، ندرك أننا نعاني من آلام متزايدة. إننا نأمل أن هذه الآلام ستكون مجرد فترة من التكيف مع الأدوار الجديدة، والواقع الجديد، وتطوير علاقات جديدة، ولكن، مع ذلك، علاقات احترام.

وإذا كان هناك ما يشغلنا، فإن لدينا ثقة أيضا. لدينا ثقة؛ لأننا نثق بالشعب الفلسطيني. لقد جاهد الشعب الفلسطيني سنوات طويلة، وقدم تضحيات كثيرة، وتمسك بالمثل الديمقراطية لأمد بلغ من الطول حدا يجعل من اللازم أن يضع مجتمعه هذه المبادئ موضع التنفيذ العملي في حياته السياسية اليومية.

وإذ ننظر الى السنة الماضية كم شخصا منا هنا كان يستطيع أن يتنبأ بالأحداث التي وقعت؟ وإذ ننظر الى المستقبل، كم شخصا منا يمكنه أن يصدق أننا نستطيع أن نتنبأ بأي ثقة بالذي سيحدث؟ وبالتالي، في الوقت الفاصل بين اليوم والغد، دعونا نجدد تعهدنا بالالتزام بالمبادئ التي أيدناها لسنوات طويلة. دعونا نقف اليوم بعزيمة مجددة للذود عن هذه المبادئ التي نادى بها هذا المحفل طوال السنين الماضية. دعونا نمضي قدما بروح من التعاون والعزيمة سعيا الى تحقيق السلم مع العدالة، على أساس فهم أن ثمار هذا السلم يجب أن تعود بالفائدة لا على شعب اسرائيل وفلسطين فحسب، بل في الحقيقة على المنطقة بأكملها والعالم أجمع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد اكين على بيانه وأطلب إليه أن ينقل شكرنا إلى لجنة التنسيق الدولية على الاسهام القيّم الذي قدمته المنظمات غير الحكومية دوما لأعمال اللجنة.

ويشرفني الآن أن أعلن أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد تلقت رسائل دعم وتضامن من العديد من رؤساء دول وحكومات، ووزراء للشؤون الخارجية، وحكومات ومنظمات. وسأتلو الآن قائمة بتلك الرسائل. وستنُشر نصوص الرسائل في نشرة خاصة لشعبة حقوق الفلسطينيين.

بادئ ذي بدء، تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالية أسماؤهم: فخامة السيد نوهاك فومسافان، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وفخامة السيد عبده ضيوف، رئيس جمهورية السنغال؛ وفخامة السيد الأمين زروال، رئيس الجزائر؛ وفخامة السيد برهان الدين رباني، رئيس دولة أفغانستان الاسلامية؛ وفخامة السيد ارنستو بيريز بالاداريس، رئيس جمهورية بنما؛ وفخامة السيد كارلوس ساليناس دي غورتاري، رئيس المكسيك؛ وفخامة السيد لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا؛ وفخامة السيدة تشندريكا بندارانيك كومراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية؛ وفخامة السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو، رئيسة نيكاراغوا؛ وفخامة السيد بوريس يلتسين، رئيس الاتحاد الروسي؛ والملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، خادم الحرمين الشريفين؛ وسمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر؛ وفخامة السيد أكبر هاشمي رافسنجاني، رئيس جمهورية إيران الاسلامية؛ وسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الامارات العربية المتحدة؛ وفخامة السيد لي دوك آن، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية؛ وفخامة السيد محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية؛ واللجنة المركزية الشعبية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وفخامة السيد جلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص؛ وفخامة الدكتور فيديل كاسترو، رئيس مجلس الدولة في جمهورية كوبا.

ولقد تلقينا أيضا رسائل من رؤساء الحكومات التالية أسماؤهم: دولة السيدة تانسو سيلر، رئيسة وزراء تركيا؛ ودولة السيدة مهتارمه بنازير بوتو، رئيسة وزراء جمهورية باكستان الاسلامية؛ ودولة السيد لي بنغ، رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية؛ ودولة السيد شوان ليكبيه، رئيس وزراء تايلند؛ ودولة السيد فيليب غونزاليز رئيس حكومة اسبانيا؛ ودولة داتوك سيري الدكتور مهاثير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا.

ولقد أرسلت حكومتا غيانا وجنوب افريقيا رسالتين أيضا.

ولقد أرسل وزراء الشؤون الخارجية رسائل وهم: معالي السيد فارس بويز، وزير الشؤون الخارجية في لبنان؛ ومعالي السيد فاروق الشرع، وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية العربية السورية؛ ومعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان؛ ومعالي السيد يوهي كونو، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في اليابان؛ ومعالي السيد غيدو دي تيلا، وزير العلاقات الخارجية والتجارة الدولية والثقافة في جمهورية الأرجنتين؛ ومعالي السيد براين الين، وزير الشؤون الخارجية والوحدة التابعة لمنظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي في كمنولث دومينيكا؛ ومعالي السيد روهاكانا روغوندا، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية أوغندا؛ ومعالي السيد كارولوس بابولياس، وزير الشؤون الخارجية في اليونان؛ ومعالي السيد جينادي اودوفينكو، وزير الشؤون الخارجية في أوكرانيا؛ ومعالي الدكتور ناتان شامويارا، وزير الشؤون الخارجية في زمبابوي؛ ومعالي السيد سلسو أموريم، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية البرازيل الاتحادية؛ ومعالي السيد عمر مصطفى منتصر، أمين اللجنة العامة الشعبية للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية.

وتلقينا أيضا رسالتين من سعادة الدكتور سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، ومن السيد حامد الغابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

ومن الوكالات المتخصصة، تلقينا رسالة من السيد فيدريكو مايور، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ومن المنظمات غير الحكومية، تلقينا رسالة من منظمة التقدم الدولية.

وبالنيابة عن اللجنة ككل، أود أن أعرب عن تقديرنا الخالص لرؤساء الدول والحكومات، ووزراء الشؤون الخارجية الذين ذكرتهم، والحكومات والمنظمات التي ذكرتها توا، ولجميع المشاركين على الجهود الدؤوبة التي بذلوها في سبيل إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، وللدعم الذي قدموه دائما لأهداف وأنشطة لجنتنا. وإن البيانات التي استمعنا إليها ورسائل التضامن التي تلقيناها اليوم مرة أخرى على تصميم المجتمع الدولي على إحراز التقدم صوب تحقيق السلم في الشرق الأوسط عن طريق إحقاق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وأستطيع أن أؤكد لكم أننا نحن، أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لن ندخر جهدا من أجل تحقيق تلك الأهداف.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد فاروق القدومي، رئيس الادارة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

السيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية): يسعدني في ختام هذا الحفل الكريم للتضامن مع الشعب الفلسطيني أن أقدم لكم يا سيادة الرئيس شكرنا العميق على جهودكم المتواصلة لدعم حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة. وأشكر أعضاء اللجنة على ما يبذلونه من مساع لتحقيق هذا الهدف النبيل.

كما يسعدني أن أقدم الشكر لكل عضو في هذه القاعة شرفنا بالمشاركة في هذا الاحتفال. كما أننا نخص بالذكر تلك الكلمات التي ألقيت في مستهل اللقاء من السادة رئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن وممثل السيد الأمين العام. ونشكر السيد رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، ونثني على موضوعيته في تصوير الواقع كما هو على حقيقته في أرضنا المحتلة.

واسمحوا لي هنا أن أوجه الشكر العميق والتقدير للرسائل الكريمة التي وجهها أصحاب الفخامة رؤساء الدول الصديقة وأصحاب المعالي الوزراء تضامنا مع الشعب الفلسطيني ودعما لحقوقه الوطنية. وشكرنا الجزيل الى جميع الأصدقاء الذين شاركونا في هذه المناسبة بالحضور أو بالمشاركة بالرسائل أو بالإعراب عن تضامنهم مع شعبنا الفلسطيني.

مرة أخرى، سيدي الرئيس، أقدم لكم الشكر ولكل الحاضرين ولأعضاء لجنتكم الموقرة التي تقوم بجهد كبير لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة. ونرجو الله في هذه الظروف المتقلبة في منطقة الشرق الأوسط أن ترى المسيرة السلمية النجاح الذي يتمناه المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر لكل الذين قاموا بالإعداد لعقد هذه الجلسة، وخاصة موظفي شعبة حقوق الفلسطينيين ومكتب شؤون المؤتمرات وإدارة شؤون الاعلام ومسؤولي الأمن وجميع الذين عملوا خلف الكواليس.

وأذكر الجميع بافتتاح المعرض الذي نظمه مكتب المراقب الدائم لفلسطين، برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، اليوم الساعة ١٨/٠٠ في الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة، وسيعقب ذلك حفل استقبال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.